

اي فيما لم يعلم عدده ونعني بالتحري ان يقضي حتى يغلب في ظنه انه قد  
 اتى بكل ما فات عليه ولا يلزمه ان يزد يد على ذلك حتى يتبين انه قد  
 استغرق لكن ذلك يستحب ، فاما حيث علم كمية لفوات فيجب عليه  
 ان يقضي ما حتى يتبين انه قد استكملها ولا يكفي بالنظر لتمكنه من العلم  
 دون زيادة **ومن جهل فائسته** اي من فات عليه صلاة والتيسر اي  
 الصلوات الخمس هي فاضة يصلي ركعتين وثلاثا وان يعاينوي بالاربع  
 ما فات عليه من الرباعيات وهذا هو المراد بقوله **فثالثة وثلاثية**  
**ورباعية** لكنه في الرباعية خاصة **يجري في ركعة** منها بقراءة **ويسر**  
**في اخرى** لان الرباعية تتردد بين الظهر والعصر والعشا فاذا جهر في  
 ركعة واسر في اخرى فقد اتى بالواجب من الجهر ان كان الثالث ايضا  
 ومن الاسرار ان كان احد العصرين ويلزمه سجود السهو وللقطع باحد  
 موجبين للسجود وهو الجهر حيث يتركه او العكس **ونقد**  
**قضا السن المؤكدة** التابعة للمكتوبة كوتر وسنة تحري غير  
 قضا كراهة **باب اد**  
**وصلاة الجمعة** هي فرض عين **تجب على كل مكلف** احتراز من الصبي و  
 الجنون فلا تجب عليهما وذلك المكلف **ذكر** فلا تجب على الارثنى والجنون لكن  
 يستحب للتعاثر حضورها دون الاستقبال فيكره لمن **حر** فلا تستعين

على العبد

على العبد بل يخبر بينهما وبين الظهر **مسلم** فلا تصح من الكافر **صحح** فلا  
 تستعين على المريض وحد المرض هو الذي يتقرر معه بالوقوف والا  
 يعم وان وجد قائما بعينها رخصة في حقهما **العبد نازل في هو**  
**ضغ اقامتها** اي واقف فلا تستعين على المسافر بل رخصة في حقه  
 كالمريض **او** ليس بان له في موضع اقامتها بل خارج عنه لكنه  
**يسمع نهاتها** واعلم الوصول اليها وادركها فاذا كان موضع نزول  
 وله قريبا من حيث تقام الجمعة بحيث يسمع النداء بصوت الصبي  
 من سور البلد في يوم هادي لمنه الجمعة والمراد بالنداء هو الثاني  
 بعد جلوس الامام على المنبر **وتجزي صلته** اي واذا اصلاها ضد  
 هؤلاء الاممعة فانها تجزيهم عن الظهر وصدهم الارثنى والعبد و  
 المريض ونحوه والمسافر **وتجزي صلاة الجمعة** **هم** اي هؤلاء الا  
 صناد اي لو لم يحضر من الجماعة في صلاة الجمعة الامن هو معدور  
 عنها كالمهتوك والمريض اجزأتهم قولهم **غالبا** احتراز من الصبيان  
 ونحوهم ومن النساء اذ لم يكن معهن ذكر فانها لا تجزي بهن ولا تجزي  
 بهن وحدهن **ومثرونها خمسة الاول** الوقت وقتها وقت  
**اختيار الظهر** وتجر في وقت المشاورة **والشرط الثاني** وجود  
**اجام عادل** صحح من العطل التي لا تفصح الامامة معها ومطلق غير ماسوا

1957